دور المنشآت الصغيرة في تحقيق سمة التكافل الاجتماعي والرقي بالمجتمع
(دراسة نظرية)

محمد الهادي خليل•

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة دور المنشآت والمشروعات الصغيرة في تحقيق سمة التكافل الاجتماعي في المجتمع، وكذلك بيان الاهتمام المتزايد الذي تلقاهُ مثل هذه المنشآت كونها أداة هامة في تحسن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأصحابها بشكل خاص، وللمجتمع بشكل عام. كما يعود الاهتمام بها من خلال النظر إلى بعض الآثار الإيجابية لها من بينها المساهمة في زيادة فرص التوظيف وتحسين مستوى معيشة العاملين فيها.

هذا ويتمكن ملاك هذه المنشآت من استثمار مهاراتهم الإبداعية كرياديين بالعمل يتمتعون بالصفات والسمات الشخصية التي تكفل بتحقيق أحلامهم وعزيمتهم في الإصرار والقدرة على الاستمرار بالرغم مما قد يدفعهم للتوقف بالعمل المعين، بالإضافة إلى تحقيقهم لدخل مستمر يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي والاجتماعي لديهم؛ ومن تم الاندماج مع المجتمع.

الكلمات الدالة: المنشآت الصغيرة، قوة العلاقات بالمجتمع، إتاحة فرص العمل، المسئولية الاجتماعية، مرونة الإدارة، المعرفة التفصيلية بالزبائن والسوق.

1- مقدمة

يلقى موضوع المنشآت الصغيرة اهتماماً من قبل الهيئات الرسمية وغير الرسمية في معظم بلدان العالم بشكل عام، وفي الدول العربية بشكل خاص، ويعود هذا الاهتمام لما للمنشآت الصغيرة من آثار إيجابية نحو الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين نوعية الوظائف، وبالتالي نحو المساهمة في تحسين مستوى المعيشة في هذه الدول. فقد أظهرت الدراسات التي أجريت في عدد من دول العالم بأن قرابة (80%) من الوظائف الجديدة المستخدمة في هذه الدول تعود للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ناهيك عن مساهمة هذه المنشآت في تحسين نوعية الوظائف في هذه المنشآت، ومستوى معيشة العاملين فيها.

هذا وينتج عن الروح الإبداعية والمبادرات الفردية حسن استغلال الفرص المتاحة ممّا يدعم المنافسة، وزيادة القدرة على التكامل، ويعزز من فرص الأمن الاقتصادي وحماية النسيج الاجتماعي.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، حيث تشكّل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تُسهم في امتصاص أعدادٍ كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دوراً مهماً في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

تظهر أهمية هذه الورقة البحثية في أن سمة التكافل الاجتماعي من أهم الخصائص المميزة لهذه المنشآت، وسيتم ذلك من خلال التعرّف على نشأة المشروعات وإظهار دورها في أي زمان ومكان كونها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع.

كما تهدف إلى دراسة دور المنشآت الصغيرة وعلاقتها بالتكافل الاجتماعي وتنمية المجتمع، ومن ضمن الأهداف الهامة والرئيسية للمنشآت أو المشروعات الصغيرة هو القضاء على المشاكل الاجتماعية للأفراد، والعمل على إعلاء قيمة الذات والتعاون فيما بينهم بما يحقق الحد الأدنى من المعيشة لكل فرد.

• قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا، إيميل mohkha18@yahoo.com

إن المنهج العلمي الذي تم اتباعه في هذا البحث هو المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المادة العلمية والمتعلقة لكل جزيئاتها ومفرداتها من مصادرها ومراجعها المختلفة، وتحليلها، والربط فيما بينها؛ للوصول إلى نتائج تحقيق أهداف البحث المتعلقة بتحديد الدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة مراعياً بذلك أصول وأسلوب البحث العلمي من حيث التوثيق.

2- المنشآت الصغيرة:

لا يوجد تعريف واحد للمنشآت والمشروعات الصغيرة. إذ لا يوجد اتفاق بين الدول المتقدمة والنامية على تعريف محدد لهذا النوع من المشاريع. وقد جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير، وذلك بهدف إعطاء تعريف محدد للنشاطات الصغيرة. ومن هذه المعايير (حجم الإنتاج، حجم المبيعات، حجم الأجور المدفوعة، حجم الطاقة المستهلكة وحجم العمالة). ويعتبر حجم القوة العاملة في المشروعات الصغيرة أهم معيار في تعريفها. لكن ما يسمى بالمشروع الصناعي الصغير فإنه يمكن أن يضم نحو 50 عاملاً في بلجيكا واليونان، و100 عامل في الولايات المتحدة الأمريكية، و200 عامل في كندا وإيطاليا وإسبانيا، و500 عامل في الدنمارك وفرنسا وألمانيا وإيرلندا. وفي غالبية هذه البلدان تُعدُّ المشاريع التي يقل عدد عمالها عن عشرة عمال أو عشرين عاملاً، إمّا مشاريع صغيرة جداً أو مشاريع صغرى، وإمّا تستبعد من الإحصاءات الرسمية (جواد، 2007: 23 – 24).

كما أن الحكم على مشروع بكونه صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً تحكمه عدة ضوابط ومعايير، ويتعين أن تؤخذ في الاعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع والبيئة المحيطة به ومرحلة تطور المجتمع وأعرافه وتقاليده.

ففي حين يستند برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في تعريفه إلى حجم العمالة، حيث يعرّف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من 20 إلى 100 عامل فأقل، أما الاتحاد الأوروبي فيصف المشروع بأنه صغير إذا كان عدد العاملين أقل من 50 عامل.

إن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت أو المشروعات الصغيرة يمتاز بعدد من المزايا منها: تسهيل عملية المقارنة بين القطاعات والدول، ووجود مقياس ومعيار ثابت وموحد خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرةً وتغيرات أسعار الصرف، والسهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

وهناك دول أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات (القهيوي والوادي، 2012: 14 – 15).

كما نجد أيضاً اختلاف الآراء كذلك بشأن تحديد تعريف دقيق للمشروعات الصغيرة بين دولة وأخرى باختلاف الإمكانيات والقدرات الاقتصادية للدولة ومراحل نموها ومستوى التقدم التكنولوجي المستخدم بها، ممّا تكون أحد التعاريف الشاملة والتي وردت في هذا الشأن كما يلي:

هي تلك المشروعات التي تتميز بانخفاض رأسمالها وقلة العدد الذي تستخدمه من العمال وصغر حجم مبيعاتها وقلة الطاقة اللازمة لتشغيلها، كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة واعتمادها على الخامات المتوفرة محلياً وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في المنطقة نفسها التي ينشأ بها والمناطق المجاورة لها (جواد، 29).

وهي تلك الأنشطة الاقتصادية ذات تأثير محدد والتي يمكن أن يتراوح عدد العاملين فيها من (5 – 10) أشخاص، وتمارس عملها وفاعليتها الاقتصادية في منطقة محددة (الحطاب، 2010: 178).

ويعرّف المشروع الصغير كذلك بأنه ذلك المشروع الذي يستخدم عدداً قليلاً من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية.

وهو المشروع الذي يخلق عملاً بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع (العطية، 2012: 15).

كما عرف قانون الشركات البريطاني المشروع الصغير بذلك المشروع الذي يفي بشرطين أو أكثر من الشروط الثلاثة وهي:

حجم تداخل سنوي لا يزيد عن ثمانية مليون جنيه إسترليني، وحجم رأس مال لا يزيد عن 3.8 مليون جنيه، وعدد عمال لا يزيد عن 250 عاملاً.

ومن جهة أخرى فإن هناك عدداً من المعايير النوعية والتي يتعين على المشروع الصغير أن يستوفيها، ومن أهمها:

– محدودية الحصة السوقية: فالمشروع الصغير يمثل في العادة حصة سوقية محددة لا تمكنه من التأثير على أسعار المنتجات التي يقدمها.

– استقلالية المشروع: يتمتع غالباً صاحب المشروع باستقلالية كاملة في إدارة شؤون مشروعه، وليس عليه أن يعود لجهة أعلى منه إدارياً لاتخاذ القرارات.

– شمولية الإدارة: بمعنى أن صاحب المشروع يمارس أو يشارك في جميع الأعمال الإدارية، حيث لا يوجد في العادة النمط الإداري المتبع في المشاريع الكبرى، وبالتالي لا يوجد تفويض للسلطات (القهيوي والوادي، 18 – 19).

كما وضع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أيضاً تعريفاً محدداً للمشروعات الصغيرة يجعله الأساس عند تقرير منح بعض التسهيلات والمزايا الخاصة بالمشروعات الصغيرة، فيعرّف المشروع الصغير على أنه المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق (علام، 1993: 4).

ولقد جرت محاولات عديدة من قبل هيئة إدارة الأعمال التجارية الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تعريف المشروع الصغير وتحديد حجمه وشكله بصورة دقيقة، وذلك من خلال: الاستخدام أو العمالة، و قيمة الموجودات، حجم المبيعات.

إلا أن جميع هذه المحاولات لم تحقق الهدف المنشود إلى حد ما، وذلك تحكم الخصائص المتعددة للمشروعات الصغيرة (عفانة وأبو عيد، 2010: 11 – 12).

والمشروع الصغير Small Business يعرّف كذلك بكونه عبارة عن شركة أو منشأة أو مؤسسة أو أي كيان اقتصادي يموّل ويدار ويراقب من قبل أصحابه، ويتصف بقلة حجم العمالة فيه، ويشتمل على وحدات إدارية محددة، ويشغل حيزاً صغيراً ضمن قطاع الأعمال ويقدم خدماته أو منتجاته إلى منطقة جغرافية محددة، ويمثل القاعدة أو الأساس الذي تؤسس عليه المشروعات الكبيرة فيما بعد (الحسيني، 2006: 22).

وهناك من عرّف المشروع الصغير بأنهُ ذلك المشروع الذي يعتمد على الحساب الخاص للعمالة والعاملين، والذي يعمل على خلق فرص عمل لصاحبه وللآخرين، بما في ذلك العمالة الأسرية غير مدفوعة الأجر (عفانة وأبو عيد، 2010: 241).

3- أهمية المشروعات الصغيرة:

تبرز أهمية مشروعات الأعمال الصغيرة في أنها تستخدم أكثر من 50% من قطاع القوى العاملة الخاصة، كما أنها تشتمل على نحو 25% من أصول الأعمال الكلية، وتتصف هذه المشروعات بكثافة العمالة، وعليه فإنها تهيئ فرص عمل (الحسيني، 2006: 28).

كما تكمن أهميتها كذلك في القدرة على الإسهام الفعّال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، منها دعم النمو الاقتصادي، والازدهار، وتنشيط العجلة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية، وتعزيز القدرة التنافسية (القهيوي والوادي، 2012: 27).

ولهذا كان الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة نتيجة لعوامل كثيرة منها: بساطة التكنولوجيا المستخدمة، وانخفاض التكلفة الاستثمارية المطلوبة، وسهولة عملية الصيانة، ونشر الرفاهية وتحسين مستويات المعيشة وتوزيع عوائد التنمية على مناطق الدول المختلفة، وخلق فرص العمل والمعاونة في حل مشكلات البطالة (علام، 1993: 9).

إن طموح الأفراد في تحقيق الذات والاستقلالية والتملك يتحقق بشكل كبير في المشروعات الصغيرة، هذا بالإضافة إلى تعظيم درجة الرضا ووضع مستوى معيشة الأفراد، وتستطيع المشروعات الصغيرة إشباع كل ذلك في الوقت ذاته، ولا يوجد منافس لها في هذا المجال.

إن المشروعات الصغيرة تساعد بشكل جوهري في حل مشكلات المجتمع من خلال ما توفره من فرص عمل، وما تقدمه من خدمات اجتماعية للمجتمع، إضافة إلى زيادة درجة الإحساس والإدراك لدى الأفراد بأهمية الترابط والتأني بصرف النظر عن الدين أو اللون أو الجنس. فالكل يتكون لديه الإحساس والوعي بأهمية المحيط الخارجي، إضافة إلى مدى مساهمة مثل تلك المشروعات في تطوير نوعية الحياة وزيادة درجة الرفاهية، وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، وتطوير ودعم العلاقات الإنسانية، وزيادة درجة الرضا عن الوظيفة (علام، 1993: 12).

ولم تحل استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتبعة في العديد من دول العالم من ضرورة الاهتمام بتنمية ودعم وتطوير المشاريع الصغيرة، حيث يرجع هذا الاهتمام إلى الآتي:

- تُعد المشاريع الصغيرة أحد أهم آليات التطور التقني من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكلٍ أسرع، وبتكلفة أقل مقارنة بالمشروعات الضخمة.

- للمشاريع الصغيرة دور فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة (القهيوي والوادي، 27 – 28).

- أن الأعمال الصغيرة توفّر نسبة كبيرة من فرص العمل الأساسية، وتعمل على تحمّل مسئولية التدريب أثناء العمل وتنمية مهارات الشباب.

- إن مشروعات الأعمال الصغيرة توفّر الرزق والعيش سواءً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر (الحسيني، 2006: 30).

- المساهمة في نسبة كبيرة في المبيعات، والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي (الحطاب، 2010: 181 – 182).

4- خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة:

تتصف المشروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقة التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها، حيث يمكن إجمال هذه الخصائص بالآتي:

- **الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للزبون:**

يتميز المشروع الصغير بقلة عدد العاملين فيه ومحلية النشاط، وكل هذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والعلاقة الوطيدة بالزبائن (علام، 1993: 21).

وتشبع هذه المشاريع حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي (القهيوي والوادي، 2012: 22).

- **المعرفة التفصيلية بالزبائن والسوق:**

يعتمد نجاح المشروعات الصغيرة من خلال الدراسة على سرعة الاستجابة لإشباع الحاجات وتلبية الرغبات للمستهلكين (الحطاب، 2010: 179).

حيث يعتبر سوق المشروعات الصغيرة محدود نسبياً والمعرفة الشخصية بالمستهلكين يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية، وتحليل هذه الاحتياجات، ودراسة اتجاهات تطويرها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغيّر في هذه الرغبات والاحتياجات (علام، 1993: 21).

وتواجه هذه المشاريع في الغالب سوقاً محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق، والتعرف على عادات الشراء، وأنماط الاستهلاك (القهيوي والوادي، 2012: 22).

كما أن مقابلة احتياجات المستهلكين بالصورة المطلوبة ومدى رضاهم عن جودة وسعر المنتج يندرج ضمن المسئولية الاجتماعية للمؤسسة الناجحة (طلحة، 2008: 168).

- **قوة العلاقات بالمجتمع:**

من أهم ما يميّز المشروعات الصغيرة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها، حيث يكون الزبائن والمجتمع بصفة عامة خير عون وسند لأصحاب هذه المشروعات عند مواجهة المشكلات التي تعوق العمل.

وتستفيد المشروعات الصغيرة بتناقل أخبارها بواسطة أهل المنطقة المحيطة، وبالتالي فهم يشكلون فريق الترويج لمنتجات هذه المشروعات (علام، 1993: 22).

فتتميز تلك المشروعات بكونها محلية إلى حد كبير في المنطقة التي تعمل بها (عفانة وأبو عيد، 2010: 13).

فعندما يتمكن أصحاب المشروعات الصغيرة من تطوير علاقات جيدة بالمجتمع، ممّا يجعلهم أكثر قدرة على تقديم خدمة متميزة لها طابع شخصي، مما يؤدي لرضا الزبون والمورد لقدرة منشآتهم على المرونة فيما يتعلق بمواعيد وكميات التسليم مثلاً، وهذا مما يجعل تلك المنشآت أكثر قدرة على البقاء والاستمرار (العطية، 2012: 25).

- **إتاحة فرص العمل:**

بسبب استخدام هذه المشاريع وأساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، كما تتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم، والاطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم مما ينعكس إيجاباً على إنتاجيتهم، وذلك بسبب نشوء روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة (القهيوي والوادي، 2012: 20).

كما أن كثيراً ما تكون العلاقات بين جميع العاملين في المشروع وصاحب المشروع علاقة غير رسمية لا تقيدها قواعد الروتين واللوائح المعروفة في المشروعات الكبيرة، وهذا يجعل التصرفات سريعة والقرارات فورية وتتلاءم وطبيعة المشكلة أو الموقف مما ينعكس إيجابياً على الكفاءة والفاعلية (علام،1993: 23).

- **مرونة الإدارة:**

تتصف هذه المشروعات بعدم وجود التعقيدات الروتينية في اتخاذ القرارات، ووجود الوضوح في الإجراءات والسرعة في إنجاز الأعمال الإدارية (الحسيني، 2006: 23).

حيث تكون لها القدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية (القهيوي والوادي، 2012: 32).

ولهذا نلاحظ أن المشروعات الصغيرة أكثر قدرة على تقبل التغير وتبني سياسات جديدة على عكس المشروعات الكبيرة، حيث تتعدد المستويات الإدارية وتكثر معها مراكز اتخاذ القرارات. وبالتالي فإن المشروعات الصغيرة مرنة حتى في حالات الرغبة في الانسحاب من السوق أو الزمن المؤقت للنشاط، فالأمر يتوقف على قرار صاحب المشروع ومتى يقرر ذلك (علام، 1993: 23).

- **أداة التدريب الذاتي:**

تعتبر المشاريع الصغيرة مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسئوليات التقنية والتسويقية والمالية، ممّا يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية، ومن ثم فهي تعتبر مجالاً خصباً لخلق وتنمية فئة المنظمّين التي هي الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة وتوزيع فرص التنوع في المقدرة الإنتاجية (القهيوي والوادي، 2012: 21).

- **المسئولية الاجتماعية:**

تستمد المشروعات الصغيرة مشروعية إقامتها من إمكانية قيامها بدورٍ محدد ضمن إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولها مسئولية أخلاقية واجتماعية بارزة (الحسيني، 2006: 23).

وتعني المسئولية الاجتماعية بأنها: العلاقات المتفق عليها والالتزامات والواجبات ما بين منظمات الأعمال والمجتمع المتصلة بالمؤثرات المشتركة في تحقيق سعادة ورفاهية المجتمع.

5- التكافل والمسئولية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة:

تتحمل معظم المشروعات الصغيرة مسئوليات اجتماعية تجاه أصحاب المصالح في أي مشروع، وهذه تمثل التزامات على المشروعات ينبغي الالتزام والوفاء بها، وتزداد أهمية المسئولية الاجتماعية الناتجة عن متطلبات المجتمع بضرورة أن يكون سلوك المنظمة موجهاً ومحكوماً بمسئوليتها الاجتماعية، وأن أصحاب المصالح يؤثرون ويتأثرون بإنجاز المشروع لأهدافه وغاياته ورسالته، فهم يتجاوبون بسرعة مع الاتجاهات العامة

للبيئة الاجتماعية، والتي تحاول التأثير على نشاط المشروع بالضغط المباشر عليه (الحسيني، 2006: 71).

وبهذا فإن المسئولية الاجتماعية قادرة على إعطاء المسئولين الدفع المعنوي لاتخاذ القرارات التي تتيح للمنظمة تحقيق أهدافها المتعلقة بالارتقاء لنوعية الحياة التي يعيشها الأفراد، وبالتالي يمكن القول أنها موقف فلسفي وأخلاقي أكثر من كونها أداء أو طريقة للتعامل مع المجتمع.

إذ أنها تتضمن بمداها الواسع، علاقاتها مع المجتمع، وإنجازها للوظائف والمهام غير الاقتصادية، والتي لا تنحصر في حدود تلبية احتياجاته من السلع والخدمات إنما تمتد إلى المساهمة في عملية التثقيف الاجتماعي وتعزيز التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال امتلاكها القوة التأثيرية والمواقع المتفاعلة مع المجتمع (الرحاحلة، 2011: 64 – 66).

حيث أن شعور المشروع بمسئوليته الاجتماعية يؤدي في المدى البعيد لتحقيق مصالح المشروع، حيث أن اهتمام المشروع بنوعية حياة أبناء المجتمع، يؤدي لرفع مستوى حياتهم الاقتصادية مما يؤدي حتماً لزيادة ربحيته مستقبلاً (العطية، 2012: 200).

إن مفهوم المسئولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال يشير إلى تلك الدرجة التي تتصرف إليها نشاطات منظمة الأعمال في المحافظة والتطوير لجوانب المجتمع بما هو أكثر من ذلك الحد الذي تقتضيه مصلحة منظمة الأعمال اقتصادياً وفنياً. وهي تنطلق حقيقةً من اشتراطات أساسية أبرزها:

– التصميم الطوعي للمساهمة في فعاليات المجتمع من خلال تمويلها بجزء من الأرباح.

– الالتزام بمستوى أخلاقي في عمليات المنشأة أعلى من الحد الأدنى الذي يطلبهُ أو يشترطهُ القانون والعرف.

– الاختيار من بين المشروعات متعددة الفرص الاقتصادية على أساس قيمة المساهمة الاجتماعية لكل منها.

– عدم فرض معايير المصلحة الذاتية للمنشأة على الفعاليات التي تتوجه بها نحو المجتمع؛ وإنما قبول تقييم المجتمع ذاته لمثل تلك الفعاليات (الديري والخطيب، 2011: 212).

6– دور المنشآت الصغيرة في تنمية المجتمع:

تعدُّ المنشآت الصغيرة محوراً أساسياً قوياً وعملية من عمليات التنمية، كما تؤدي مشاركة تلك المنشآت إلى بناء نوع من الألفة والولاء والشعور بالانتماء بين المواطنين من ناحية ومشروعات التنمية من ناحية أخرى بما يؤدي إلى فهم المواطنين لهذه المشروعات، ومن ثم الاستفادة منها وحمايتها ومتابعتها، بالإضافة إلى تعميق حب المواطنين لمجتمعهم وإلى تعظيم رغبتهم في إعطاء بعض التنازلات في سبيل خدمة الآخرين (سيد وعبد الموجود، 2003: 275).

ففي العديد من الدول النامية تكلّف المؤسسات بمسؤوليات إضافية بقصد خدمة الأهداف الاجتماعية للمجتمع بما في ذلك إعادة توزيع الدخل، والتنمية الإقليمية المتوازنة، وتمكين بعض الفئات الاجتماعية للحاق بركب المجتمع وتخفيض نسبة العاطلين عن العمل (طلحة، 2008: 143).

كما لا يمكن إهمال الجوانب الخاصة بمدى مساهمة المشروعات الصغيرة في تطوير نوعية الحياة وزيادة درجة الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة، وتطوير دعم العلاقات الإنسانية، وزيادة درجة رضا الأفراد عن الوظيفة بالإضافة إلى أنها تعمل على تقوية الأواصر الاجتماعية من خلال الاتصال المستمر واليومي، فالمتعاملين مع المشروعات الصغيرة محليين أغلبهم في كثير من الأحوال بل وأصدقاء، والتعامل معهم يتم في جوٍّ من التآلف والود والحرص المتبادل على منافع الطرفين (علام، 20).

7– النتائج:

من خلال التعرف على دور وأهمية المشروعات الصغيرة بالمجتمع ومدى مساهمتها في تحقيق سمة التكافل الاجتماعي. تم التوصل إلى النتائج التالية وهي كما يلي:

– تساعد المنشآت الصغيرة على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على الآخرين.

– تساهم هذه المنشآت في القضاء على المشاكل الاجتماعية، مما يؤدي بأفراد المجتمع بالانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة.

– تساعد على إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون، بما يحقق سمة التكافل الاجتماعي.

– قلة الاهتمام من جانب الدولة بدعم وتشجيع أصحاب مثل هذه المنشآت كتقديمها للمساعدات الفنية في مجالات إكساب المهارات ومقومات العمل لأصحابها وما لذلك من نفع ومساهمة في التقليل من نسب البطالة؛ وخلق فرص عمل مختلفة.

– يبادر أصحاب المشروعات الصغيرة من تلقاء أنفسهم بأفعال تتجاوز متطلبات العمل، رغبة منه في إنجاز الأعمال قبل أن تفرضها عليهم الأحداث.

– المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.

8- التوصيات:

ومن أهم التوصيات التي توصي بها الورقة ما يلي:

– يجب الاهتمام من قبل الدولة بمثل هذه المنشآت من حيث تقديم صور الدعم والإعانات المناسبة لها.

– على أصحاب المنشآت والمشروعات الصغيرة التقيد بالمسئولية الاجتماعية تجاه منشآتهم وما لها من دورٍ بارزٍ في النجاح والرقي بها واستمرارها.

– وضع إطار قانوني متكامل لحماية المشروعات الصغرى إذا ما اعتبرت أحد الروافد التنمية في الدولة.

– توفير الخدمات الفنية والاستشارية، وذلك من خلال القيام بعقد الندوات العلمية وتخصيص المراكز الاستشارية.

قائمة المراجع

1. جواد، نبيل (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1، بيروت.
2. القهيوي، ليث والوادي، بلال (2012). المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
3. الرحاحلة، عبد الرزاق (2011). المسئولية الاجتماعية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ط1.
4. علام، سمير (1993). إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، منشأة المعارف، القاهرة.
5. عفانة، جهاد وأبو عيد، قاسم(2010). المشاريع الصغيرة، عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1
6. الحسيني، فلاح (2006). إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، الشروق للطباعة.
7. سيد، جابر وعبد الموجود، أبو الحسن : الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية (2003). المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
8. طلحة، أحمد(2008). إدارة المؤسسات العاملة في الدول النامية: منظور استراتيجي، دار الحامد للنشر.
9. الحطاب، علي: إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة، ط1 (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).
10. العطية، ماجدة (2012).إدارة المشروعات الصغيرة، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
11. الديري، زاهد والخطيب، سعادة (2011). إدارة المؤسسات الاجتماعية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.